

أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية السيدة مختار عبد الغني طلخان*

مقدمة:

تعد المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات ينتج معلومات مالية، يتم توصيلها للمستخدمين، من خلال التقارير المالية المنشورة. وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون، وغيرهم من أصحاب المصالح، في اتخاذ القرارات. وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في عملية التقييم، حيث تستخدم في تقييم الأوراق المالية للملكية والديون، وتقييم المشروعات وقطاعات الأعمال، وقياس قيمة الشركة ككل. وتعتبر قيمة الشركة من المعلومات الضرورية التي يحتاجها المحللون الماليون والمستثمرون والمقرضون، والمشاركون الآخرون في سوق المال، وذلك لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المرتبطة بأداء الشركة في السوق (Wang & smith, 2009). كما يعتمد قياس قيمة الشركة على استخدام العديد من مداخل التقييم التي تعتمد على المعلومات المحاسبية (Plenborg, 2000; Imam et al, 2013).

وتتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالعديد من العوامل؛ أهمها المعايير المحاسبية التي تعد على أساسها التقارير المالية. وتعد معايير التقرير المالي الدولية IFRS مجموعة من معايير التقرير المالي ذات الجودة المرتفعة ومعدة على أساس المبادئ Principal based، ويتم تطبيقها على نطاق واسع لأغراض توفير معلومات محاسبية مالية أكثر دقة، وشاملة وفي الوقت المناسب (Mayangsari, 2010; Qu et al, 2012). وأشار (شحاتة، 2013) إلى أن المعايير الدولية تتسم ببعض السمات العامة وهي: (أ) أنها معدة وفقاً للعوامل البيئية والقيم المجتمعية للدول الغربية

*. مدرس مساعد - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

المتقدمة، (ب) أنها تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها، (ج) أنها تحدد متطلبات عامة يحتاج تطبيقها إلى ممارسة مستوى مرتفع من الحكم المهني Professional judgement، و(د) تتسم بعض معاييرها بالتعقيد ولا توفر إرشادات لتفسيرها.

وعلى الرغم من المنافع المحتملة لتطبيق المعايير الدولية، إلا أن هناك عوائق وتكاليف تحول دون تحقيق هذه المنافع منها؛ مدى الاختلافات في السياسات والممارسات المحاسبية في مختلف البلدان، وعدم وجود هيئات وضع المعايير الفعالة في بعض البلدان، والتنوع في العوامل السياسية والاقتصادية فيما بين الدول المختلفة (Mayangsari, 2010). كما أن توجه معايير التقرير المالي الدولية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يحدث نقلاً في القوائم المالية قد يتخذ شكل معلومات جيدة أو سيئة. وتتمثل المعلومات السيئة في التشويش Noise الذي ينشأ من التلاعب الإداري Managerial manipulation المحتمل وخطأ التقدير المرتبط Inherent estimation error بتقدير القيمة العادلة (Horton et al, 2013)، بالإضافة إلى أن المرونة التي تتضمنها المعايير الدولية قد توفر فرصة أكبر لإدارة الأرباح. ونتيجة لذلك فإن استخدام المعايير الدولية مرتفعة الجودة قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن جودة المعلومات المحاسبية (Chen et al, 2010; Dimitropoulos et al, 2013).

ومع أن هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات (Morais & Curto, 2009; Kargin, 2013; Hail, 2013) على أن المعلومات المحاسبية بصفة عامة لها دور حيوي في قياس قيمة الشركة، وأن هذا الدور يتأثر ببعض العوامل والتي تتمثل في المتغيرات البيئية على المستوى الكلي (أي مستوى الدولة) مثل المتغيرات الثقافية والقيم المجتمعية والمتغيرات الاقتصادية والقانونية، وعوامل على مستوى الشركة أهمها تبني معايير التقرير المالي الدولية، فإن هناك اتجاهًا بحثيًا في العديد من الدراسات (Devalle et al, 2010; ; Konstantinos & Athanasios, 2011; Chamisa el al, 2012; Kargin, 2013) يتناول أثر تطبيق هذه

المعايير على دور المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لها في قياس قيمة الشركة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وقيمة الشركة، وذلك باستخدام نماذج التقييم القائمة على البيانات المحاسبية. ويستند هذا الاتجاه البحثي على نتائج الدراسات التي تشير إلى أن المعلومات المحاسبية تصبح أكثر ملاءمة لقياس قيمة الشركة عندما تكون للمعلومات المحاسبية قدرة على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، كمقاييس لقيمة الشركة.

ومن استقراء الدراسات السابقة التي تناولت أثر تطبيق المعايير الدولية على دور المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة، يتضح أن نتائج هذه الدراسات متعارضة وغير متسقة. ويرجع الاختلاف بين نتائج الدراسات إلى الاختلافات في العديد من المتغيرات البيئية بين الدول المختلفة، فضلا عن اختلاف مستوى البنية التحتية للتقرير المالي والمتمثلة في المستوى المهني لمعدي ومراجعي القوائم المالية (شحاتة، 2013). لذلك فإن بعض الدراسات (Sellhorn & Skaife, 2007; Narktabtee & Patpanichhot, 2011; Alali & Foote, 2012; Lam et al, 2013) اهتمت بدراسة المتغيرات المؤثرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وذلك بتضمينها كمتغيرات تفسيرية في نماذج التقييم، ومن هذه المتغيرات ما يرتبط بالخصائص التشغيلية للشركة مثل حجم الشركة والقطاع التي تنتمي إليه الشركة ومستوى الرفع المالي والأرباح السلبية.

وبالرغم من أن بعض البحوث المصرية تناولت أثر تبني بعض معايير التقرير المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجودة التقارير المالية، والتأثير على أسعار الأسهم وتقدير المخاطر (أبو الخير، 2007؛ صالح، 2009؛ يوسف، 2012؛ سعد الدين، 2013؛ خلف، 2013؛ الصياد، 2013)، فإن هناك ندرة في البحوث التي ركزت على المتغيرات المؤثرة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة، خاصة ما يرتبط منها بالخصائص التشغيلية للشركة. ويهدف هذا البحث إلى التغلب على تلك

الفجوة البحثية عن طريق اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة (باعتبارها أحد عناصر البنية التحتية للتقرير المالي في مصر) على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتحقيقا لهذا الهدف تم تقسيم الجزء الباقي من البحث على النحو التالي:

1. العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة:
2. تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة واشتقاق الفرض الأول والثاني للبحث.
3. تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة واشتقاق باقي فروض البحث.
4. الدراسة التطبيقية.
5. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1- العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة:

يتناول الباحث في هذه الجزئية من البحث الأدوار المختلفة لمعلومات المحاسبة المالية ومداخل قياس واختبار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.

1/1 أهمية ودور معلومات المحاسبة المالية بصفة عامة:

بصفة عامة تهدف المحاسبة المالية، كنظام للمعلومات، إلى توليد معلومات مالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويمثل قرار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أحد الطرق التي تستخدمها الشركات في توصيل المعلومات إلى المستخدمين المختلفين للمعلومات المحاسبية، (سواء كانت مالية أو غير مالية) أو التي تتعلق بأداء الشركة ومركزها المالي (Bokpin, 2013). ويتفق البعض (Chandra and Ro, 2008; Brüggemann et al, 2012; Hail,

(Angahar and Malizu, 2015; 2013 علي أن المعلومات المحاسبية، المفصح عنها في التقارير المالية، تلعب أدواراً مختلفة. فلقد أوضح Chandra (and Ro, 2008; Brüggemann et al, 2012) أن التقرير المالي يلعب دورين أساسيين هما؛ التقييم Valuation والدور التعاقدى للمعلومات Stewardship.

(أ) الدور التقييمي لمعلومات المحاسبة المالية Valuation:

يتمثل الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية المالية في ملاءمة هذه المعلومات للقرارات الخاصة بأنشطة الشركة للمستثمرين الحاليين والمحتملين. وفي ظل هذا الدور يساعد التقرير المالي المستخدمين في تقييم الأداء التشغيلي الحالي للشركة، واستنتاج تنبؤات أقل تحيزاً و/أو أقل تشويشاً Noise عن أداء الشركة المستقبلي والندفقات النقدية المستقبلية، مما يؤثر على قيم الشركات بتأثير تلك المعلومات على معتقدات المستثمرين المحتملين والحاليين. وأضاف (Hail, 2013; Angahar and Malizu, 2015) أن المحاسبة تلعب دوراً تقييمياً، من خلال توفير المعلومات الملائمة للمستثمرين في أدوات حقوق الملكية، من أجل قياس قيمة الشركة، حيث يستخدم المستثمرون وأصحاب المصالح الآخرين القوائم المالية وإفصاحاتها لتقدير المخاطر، وكذلك تقييم العمليات الاقتصادية، والمشروعات المنفردة، وقطاعات الأعمال، والشركة ككل، والأوراق المالية للملكية والديون. وبالتالي، فإن التقييم يمثل وظيفة ضرورية للنظام المحاسبي في ظل الظروف المختلفة، فعادة ما تصدر الشركات المقيدة المتداولة قوائم مالية منتظمة ودورية تحتوي على مئات الأرقام والجداول والإفصاحات الأخرى لخدمة قضايا التقييم. كما أن المؤسسات المالية وبيوت السمسرة تنفق الكثير من الأموال على تعيين وتدريب المحللين الماليين المؤهلين للمساعدة في عملية اتخاذ القرار الداخلية وتكوين محافظ للعملاء، وبالتالي يركز هذا الدور على أهمية المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة.

وفي هذا الصدد أوضح (Bokpin, 2013) أن محددات الإفصاح المحاسبي وملاءمته للدور التقييمي للمعلومات المحاسبية يستندان إلى عدة نظريات تتضمن: نظرية الوكالة، ونظرية المؤشرات، ونظرية التكاليف الخاصة، ونظرية التكاليف السياسية، والنظرية المؤسسية، والنظرية التشريعية، والنظرية الشرطية، والنظرية الإيجابية للمحاسبة. وأضاف (Hail, 2013) أن الوظيفة التقييمية للمحاسبة تفترض

ضمنيا أن أسواق المال تتسم بالكفاءة على الأقل الشكل شبه القوى، ويعني هذا أنه ينبغي أن تعكس أسعار الأسهم الأداء الاقتصادي الحقيقي وقيمة الشركة بشكل وقتي وغير متحيز وتدمج كل المعلومات المتاحة. ومن الجدير بالذكر أن التقارير المالية ذات الغرض العام غير مصممة لإظهار قيمة الشركة المعدة للتقارير، ولكنها توفر معلومات لمساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين، وغيرهم من الدائنين، على قياس قيمة الشركة المعدة للتقارير (IASB, 2016, OB7).

(ب) الدور التعاقدية لمعلومات المحاسبة المالية Stewardship:

يرى (Gassen, 2008) أن الدور التعاقدية لمعلومات المحاسبة المالية يركز على مساعدة أصحاب المصالح بالشركة في مساءلة الإدارة بشأن استخداماتها للموارد، من خلال توفير معلومات مفيدة في تقييم تصرفات الإدارة. وأشار (Brüggemann et al, 2012) إلى أن عقود الوظيفة الوكالية بين الشركة وأصحاب المصالح تستند إلى الأرقام المحاسبية للتخفيف من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح مما يحسن من قيمة، أو أداء، الشركة، وهذه العقود إما أن تكون (أ) عقود فردية علي مستوى الشركة، مثل خطط مكافآت الإدارة التي تعتمد علي الأداء، لتخفيض التعارض بين الإدارة والمساهمين، وترتيبات الاقراض التي تتضمن شروط مديونية مالية، أو تكون (ب) عقود جماعية Collective محددة لعدة شركات مثل القواعد التنظيمية علي مستوى الدولة. وتتضمن عقود توزيعات الدخل المحاسبي، وتحديد الدخل الخاضع للضريبة المعتمد على القوائم المالية. وتؤكد نظرية المحاسبة الإيجابية على أن التقرير المالي، وبالتحديد البدائل المحاسبية، تؤثر على النتائج التعاقدية، مما يؤثر على قرارات أصحاب المصالح، ومن ثم على قيم الشركات.

وفي هذا الصدد يشير الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية The Conceptual Framework for Financial Reporting إلى أن الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام هو تقديم معلومات مالية عن الشركة المعدة للتقارير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين، وغيرهم من

الدائنين، في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة (IASB, 2016, OB2). ومن ناحية أخرى، لكي تفي المعلومات المحاسبية باحتياجات المستخدمين لا يجب فقط إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية، وإنما يجب أيضاً أن تتصف بالجودة المرتفعة. وتقاس جودة معلومات التقارير المالية باستخدام الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها (Bogstrand and Larsson, 2012; Agyei-Mensah, 2013; Kargin, 2013). ووفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية فإن المعلومات المالية لكي تكون مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعرض بصدق ما تقصد عرضه. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية بأن تكون قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وقابلة للفهم ومقدمة في الوقت المناسب (IASB, 2016, QC4). وأشار (Francis et al, 2004) إلى أنه يمكن تقسيم خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وبالتحديد جودة الأرباح، إلى فئتين:

- **مقاييس معتمدة على المحاسبة:** وتتضمن مؤشرات إدارة الأرباح، والتي تشمل تمهيد الأرباح، وإدارة الأرباح نحو المستهدف، وجودة الاستحقاقات، وقيمة الاستحقاقات الاختيارية المطلقة. وتعتبر المقاييس التي تعتمد على المحاسبة النقدية أو الأرباح أساساً مرجعياً للقياس ويتم تقديرها باستخدام البيانات المحاسبية فقط.
- **مقاييس معتمدة على السوق:** وتشمل؛ الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة، والتحفيز، والوقتية. وتعتبر هذه الخصائص أسعار أو عوائد الأسهم أساساً مرجعياً، وتعتمد على كل من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية لتقديرها. وقد لاحظ (Francis et al, 2004) أن هذه الاختلافات تعتمد على افتراض ضمني حول الوظيفة المقصودة من الأرباح المحاسبية، وبالتحديد تفترض المقاييس المحاسبية أن وظيفة الأرباح هي تخصيص التدفقات النقدية على مدار فترات التقرير المالي عن طريق الاستحقاقات. بينما تفترض الخصائص المبنية على السوق أن وظيفة الأرباح هي أن تعكس الدخل الاقتصادي، من خلال عوائد الأسهم، فكلما اقتربت الأرباح من عوائد الأسهم كلما زادت جودتها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن المعلومات المحاسبية تلعب دورين أساسيين هما؛ الدور التقييمي والدور التعاقدي. **ويرى الباحث** أن كلا الدورين، التقييمي والتعاقدي، مكملان لبعضهما البعض ولا يعد أحدهما بديلا للآخر، فكلاهما يحقق منفعة المعلومات المحاسبية للقرار والغرض العام للتقرير المالي. كما **يخلص الباحث** إلى أن خاصية الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة هي إحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية المبنية على السوق، والتي تعتمد على كل من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية وتحديد العلاقة بينهما. فكلما ارتبطت المعلومات المحاسبية بالمقاييس السوقية للشركة كلما دلل ذلك على جودة هذه المعلومات وقيامها بالدور التقييمي بشكل ملائم. لذلك سيركز الباحث على هذه الخاصية من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة.

2/1 مداخل قياس واختبار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة:

اتفق (Abiodun, 2012; Angahar and Malizu, 2015) على انه يمكن اختبار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بدراسة العلاقة بين الارقام المحاسبية والقيم السوقية لحقوق الملكية. فلكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة، ينبغي ان ترتبط الارقام المحاسبية بالقيمة الجارية للشركة، وإذا لم يكن هناك ارتباط بينهما فانه لا يمكن ان تتصف المعلومات المحاسبية بانها ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة. وبالتالي تكون التقارير المالية غير قادرة على تحقيق أحد أهدافها الاساسية وهي الملاءمة.

وفي هذا الصدد حدد Francis and Schipper (1999) اربعة تفسيرات بديلة يمكن الاعتماد عليها كمدخل لدراسة واختبار وقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة هي؛ منظور التحليل الاساسي، المنظور التنبؤي، المنظور المعلوماتي، منظور قياسي للملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة (Al Barrak, 2011; Abiodun, 2012; Angahar and Malizu, 2015) :

1. التفسير الاول (منظور التحليل الاساسي): يحدد القيمة الطبيعية لاسهم الشركة

بغض النظر عن السعر الذي تتداول به الاسهم في سوق المال. ووفقا لهذا المدخل تحدث المعلومات المحاسبية تغيرا في اتجاه سعر السهم بطريقة مماثلة وفي نفس اتجاه اسعار السوق من خلال قيمتها المتلازمة *Inherent Value*. ويفترض هذا المدخل ان السوق غير كفاء بدرجة كافية وان ملاءمة محتوى المعلومات المالية لأغراض قياس قيمة الشركة يستدل عليه من قياس الإيرادات الناتجة من استراتيجيات التبادل (بيعا وشراء) المبنية على المعلومات المحاسبية، وبالتالي اعتمادا على معلومات السوق غير الكفاء يمكن ان يحقق المستثمرون عوائد غير عادية من خلال المعلومات المحاسبية العامة المتاحة للجمهور. ووفقا لذلك تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة فقط إذا كانت المحفظة التي تعتمد على هذه المعلومات في تشكيلها تحقق معامل جوهري للعوائد غير العادية.

2. **التفسير الثاني (المنظور التنبؤي):** تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة إذا احتوت على المتغيرات المستخدمة في نموذج التقييم او تساعد في التنبؤ بتلك المتغيرات. لذلك يمكن قياس ملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة على أساس قدرة الأرباح والتدفقات النقدية الحالية على التنبؤ بالتوزيعات المستقبلية، او التدفقات النقدية المستقبلية، او الأرباح المستقبلية او القيم الدفترية المستقبلية وذلك بالنسبة لنموذج التوزيعات المخصصة، او نموذج التدفقات النقدية المخصصة، او نموذج الدخل المتبقي المخصص. وقد اشار (Al Barrak, 2011) الى ان الدراسات التي تعتمد على هذا التفسير تقارن الاساس النقدي باساس الاستحقاق.

3. **التفسير الثالث (المنظور المعلوماتي):** يعتمد على تحديد ما إذا كان المستثمرون يستخدمون المعلومات المحاسبية بالفعل عند تحديد اسعار الاسهم ام لا. لذلك تقاس الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة، من خلال الاعتماد على لغة "الاخبار"، بقدرة معلومات القوائم المالية على تغيير المزيج الكلي للمعلومات المتاحة في السوق مما يترتب عليه تعديل المستثمرين لتوقعاتهم ومن ثم تتغير

اسعار الاسهم. وأشارت دراستي (Chandra and Ro, 2008; Abiodun, 2012) ان الدراسات التي تعتمد علي هذا المدخل تهدف إلى اختبار رد فعل سوق الاسهم تجاه الافصاح عن المعلومات المحاسبية الجديدة في فترات زمنية قصيرة (ايام قليلة او عدة اسابيع) . وبالتالي فهي تستخدم دراسة الحدث كمنهجية للبحث في المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الجديدة وتقاس الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة بمعامل استجابة الأرباح (Al Barrak, 2011).

4. **التفسير الرابع (منظور القياس):** يتضمن ان وجود علاقة احصائية بين المعلومات المحاسبية والقيم او العوائد السوقية على مدار فترة طويلة تعني ان المعلومات المحاسبية محل الدراسة مرتبطة بالمعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين. وبالتالي تقاس الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة بقدرة معلومات القوائم المالية على تحديد وتلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم السهم بغض النظر عن مصدر المعلومات. وأشار (Chandra and Ro, 2008; Al Barrak, 2011; Angahar and Malizu, 2015) إلى أن الدراسات التي تعتمد علي هذا المدخل تتصف بتحليل العلاقات طويل الاجل والمعروفة باسم دراسات الارتباط Association studies والتي لا تهتم بسرعة رد فعل السوق للمعلومات الجديدة وانما يمتد نطاقها الزمني من ثلاثة شهور إلى سنوات عديدة. وبالتالي فإن هذا المدخل يستخدم كلا من سعر وعائد السهم كمعاملات سوقية، والاختيار من بين هذين المتغيرين يعتمد على نوع السؤال وفرض البحث. فالدراسات المبنية علي السعر تختبر قدرة القوائم المالية علي ان توفر قيم ملخصة تؤثر علي قيمة الشركة في تاريخ محدد. بينما الدراسات المبنية علي العائد تختبر قدرة الارقام المحاسبية في الرقابة علي تسجيل تلك الاحداث التي تؤثر علي الشركة خلال فترة معينة. كما ان دراسات الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة التي تعتمد علي مدخل القياس لا تتطلب سوق كفاء فليس من الضروري ان نفترض ان القيمة السوقية للسهم تكون حقيقية ومقدرة بدون تحيز، ولكن ما يتطلبه هذا المدخل ان يعكس سعر او عائد السهم معتقدات المستثمرين (Abiodun, 2012; Angahar and

. Malizu, 2015)

ويري الباحث ان منظور القياس ومنظور التنبؤ لتفسير وقياس الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة يعد من أفضل المداخل التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة. حيث أن منظور التنبؤ يفيد في توفير المعلومات المطلوبة كمدخلات لنماذج التقييم او التنبؤ بها. اما منظور القياس فيعتمد على التحليل طويل الاجل لهذه العلاقة ويأخذ في اعتباره تأثير المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية للوصول لعلاقة احصائية بقوة او ضعف هذه العلاقة بعيدا عن اي تحيز او تشويش. وذلك على عكس المنظور المعلوماتي الذي يعتمد على رد فعل السوق السريع لأي أخبار جديدة باستخدام دراسات الحدث والتي لا تتناسب مع وجود سوق غير كفاء للورقة المالية، الأمر الذي يؤثر علي الثقة في نتائجه مقارنة بمنظور القياس.

2- تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة واشتقاق الفرض الأول والثاني للبحث.

لقد تزايد تبني معايير التقرير المالي الدولية في العالم باعتبارها معايير عالية الجودة، سواء في أوروبا والدول المتقدمة والدول النامية. وقد أدت تطبيقها إلى ظهور العديد من الدراسات التي تناولت الآثار المختلفة لتبني هذه المعايير، وقد أمكن للباحث تقسيم الدراسات السابقة، ذات الصلة بقضية البحث، والتي تناولت أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة إلى ثلاث مجموعات من الدراسات: (أ) دراسات تمت في دول متقدمة ذات أسواق مال متقدمة وبعض دول الاتحاد الأوروبي. (ب) دراسات تمت في دول نامية ذات أسواق مال ناشئة. (ج) دراسات تمت في بيئة الممارسة المصرية كإحدى الدول النامية. وفيما يلي تحليل لهذه الدراسات بهدف اشتقاق فروض البحث:

1/2 تحليل الدراسات التي تمت في دول متقدمة ذات أسواق مال متقدمة وبعض دول الاتحاد الأوروبي:

ركزت بعض الدراسات (Jarva and Lantto, 2010; Iatridis, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011; Iatridis, 2012; Martinez et al, 2014) على مقارنة ملاءمة المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية بتلك المعلومات، المقاسة وفقا للمعايير المحلية، لأغراض قياس قيمة الشركة، وذلك عند تطبيقها لأول مرة. وتحليل هذه المجموعة من الدراسات اتضح للباحث أن هذه الدراسات اتفقت في الفترة الزمنية التي اختبرت فيها أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية، وهي سنة، ولكن اختلفت هذه الدراسات في بيئات التطبيق وحجم العينة المستخدمة. كما اتفق (Iatridis & Rouvolis, 2010; Iatridis, 2010) على المنهجية حيث تم استخدام ثلاثة نماذج هي: انحدار السعر، انحدار العائد، ونموذج اختبار مدى ارتباط القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح وتغيرهما بعد التحول إلى المعايير الدولية بعوائد الأسهم⁽¹⁾، بينما استخدم (Horton & Serafiem, 2010) دراسة الحدث لاختبار رد فعل السوق تجاه الإفصاح عن تعديلات التحول للمعايير الدولية.

ويخلص الباحث إلى وجود تناقض بين نتائج هذه الدراسات بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة، حيث أظهر البعض (Iatridis, 2010; Iatridis, 2012; Martinez et al, 2014) وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية لأغراض قياس قيمة الشركة، بينما توصل البعض الآخر (Jarva and Lantto, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011) إلى وجود تأثير سلبي أو عدم تأثر تلك العلاقة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة. هذا فضلا عن اتفاق النتائج بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية، المتمثلة في تعديلات التحول للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة

(¹) نموذج (Hung & Subramanyan, 2007).

الشركة، حيث اتفق البعض (Horton & serafiem,2010; Tsalavoutas et al, 2012; Martinez et al, 2014) على وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية على ملاءمة تعديلات التحول للمعايير الدولية المفصح عنها في الميزانية لأغراض قياس قيمة الشركة، مقارنة بتلك التعديلات المفصح عنها في قائمة الدخل، وأن هذه التعديلات تزداد ملاءمتها لأغراض قياس قيمة الشركة جوهريا عندما تكون تفصيلية وليست إجمالية ومنفصلة عن الإفصاحات الأخرى.

ونظرا لأن الدراسات سالفة الذكر تغطي فترة زمنية قصيرة نسبيا، قد لا تعكس التأثير الحقيقي لمعايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، فقد تناولت مجموعة أخرى من الدراسات (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Oliveira et al,2010; Chalmers et al, 2011; Bogstrand and Larsson, 2012; Lin et al, 2012; Dimitropoulos et al,2013; Choi et al, 2013; Chiha et al, 2013; Nafti et al, 2013; Beisland & Knivsfla, 2015; Okafar et al, 2016) تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، ولكن من خلال سلسلة زمنية طويلة نسبيا ولدول متقدمة أو أوروبية معينة، لتجنب أثر اختلاف العوامل المؤسسية على النتائج.

وقد توصل البعض (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; latridis, 2010; latridis & Rouvolis, 2010; Bogstrand & Larsson, 2012; Chua, et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013;; Nafti et al, 2013; Liu & Sun, 2014; Okafar et al, 2016) إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة في اليونان، الدول الاسكندنافية، المملكة المتحدة، فرنسا، السويد وكندا واليونان وأستراليا، حيث زادت قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في المقاييس السوقية للشركة. وعلى النقيض من ذلك، اتفق البعض الآخر (Paananen & Lin, 2009; Lin et al, 2012; Zegal et al, 2012) على

انخفاض ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في ألمانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة الأرباح المحاسبية لقياس قيمة الشركة، مقارنة بملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لقياس قيمة الشركة؛ فقد اتفقت نتائج (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Chalmers et al, 2011; Choi et al, 2013; Chiha et al, 2013) على أن هناك زيادة في ملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة واستمراريتها، بينما انخفضت ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية. وأرجعت دراسة (Kousenidis et al, 2010) انخفاض ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركات اليونانية لأغراض قياس قيمة الشركة إلى صغر فترة الدراسة محل الاختبار، وعدم توافر بيانات بعد التنبئ لفترة طويلة، وأن هذه الفترة تعد فترة انتقالية تتسم بالتشويش.

ومن ناحية أخرى؛ اتفقت نتائج (Bogstrand & Larsson, 2012; Lin et al, 2012; Beisland and Knivsfå , 2015) على أن ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس قيمة الشركة قد زادت بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في السويد والنرويج والدول الاسكندنافية، وظلت ملاءمتها ثابتة في استراليا، مقارنة بملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة. بينما أظهرت نتائج (Oliveira et al,2010) أن التحول إلى المعايير الدولية IAS/IFRS ادي إلى انخفاض ملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة، ولم يؤثر على ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

وتحليل هذه المجموعة من الدراسات يخلص الباحث إلى أنه على الرغم من أن جميعها تمت في دول متقدمة وأوروبية مختلفة، إلا أنها اتفقت في الاعتماد على حجم عينات كبيرة نسبيا واستخدام منظور القياس لدراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة باستخدام نموذج انحدار السعر (Dimitropoulos et al, 2013; Choi et al, 2013) ، أو نموذج انحدار

العائد (Devalle et al, 2010; Kousenidis et al, 2010; Chalmers et al, 2011; Bogstrand & Larsson, 2012;; Beisland and Knivsflå , 2015; Okafar et al, 2016) . كما اختلفت الفترة الزمنية التي غطتها تلك الدراسات.

ومما سبق **يخلص الباحث** إلى تضارب نتائج تلك الدراسات، حيث يؤيد البعض منها (Devalle et al, 2010; Kousenidis et al, 2010; Bogstrand & Larsson, 2012; Chua, et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Nafti et al, 2013; Liu & Sun, 2014; Okafar et al, 2016) الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات، بينما يؤيد البعض الآخر (Paananen & Lin, 2009; Lin et al, 2012; Zegal et al, 2012) التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات. ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج وجود تضارب في تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس قيمة الشركة مقارنة بملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة.

2/2 تحليل الدراسات التي تمت في دول نامية ذات أسواق مال ناشئة:

قام البعض (Alfraih, 2009; Kadri et al, 2009; Kwong, 2010; Mayangsari, 2010; Khanagha, 2011; Khanagha et al, 2011; Azeem & Kouser, 2011; Alali & Foote, 2012; Suadiye, 2012; Khanagha, 2013; Jaafar & Abdul Halim, 2013; Desoky & Mousa, 2014; Mousa & Desoky, 2014; Trabelsi & Trabelsi, 2014; Chebaane and Othman, 2014; Umoren & Enang, 2015; Alfraih & Alanezi, 2015) باختبار مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة في الدول النامية ذات أسواق المال الناشئة وذلك بعد تطوير معاييرها المحاسبية بتبني معايير التقرير المالي الدولية.

وفيما يتعلق بالملاءمة الإجمالية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معا لأغراض قياس قيمة الشركة؛ فقد اتفقت نتائج (Kwong, 2010; Mayangsari, 2010; Kouser & Azeem, 2011; Liu et al, 2011; Chamisa et al, 2012; Qu, et al, 2012; Zeng et al, 2012; Suadiye, 2012; Hsu et al, 2012; Alali & Foote, 2012; Jaafar & Abdul Halim, 2013; Khanagha, 2013; Desoky & Mousa, 2014; Mousa & Desoky, 2014; Alfraih & Alanezi, 2015; Hillier et al, 2015; Umoren & Enang, 2015) على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية ادى إلى تحسن في علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات المقيدة في أسواق الناشئة بدول ماليزيا، اندونيسيا، وتايوان والصين، وباكستان، وتركيا والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والكويت، والبحرين وبعض الدول الآسيوية والافريقية الأخرى والبنوك النيجيرية.

وعلى النقيض من ذلك؛ توصل البعض الآخر (Alfaraih, 2009; Khanagha, 2011; Khanagha et al, 2011; Liu et al, 2012; Khanagha, 2013; Mousa & Desoky, 2014; Garanina and Kormiltseva, 2014; Martinez, 2015) إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يحسن من ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة في دول الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وإيران وروسيا وبيرو وبعض دول أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بملاءمة الأرباح مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس قيمة الشركة؛ توصل (Kwong, 2010; ossip, 2011; Trabelsi & Trabelsi, 2014; Chebaane and Othman, 2014; Hillier et al, 2015; Umoren & Enang, 2015) إلى أنه بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية زادت قدرة الأرباح، مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية، على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد أسهم الشركات الماليزية وجنوب افريقيا وشركات بعض

الدول الآسيوية والأفريقية والبنوك الإماراتية والنيجيرية. بينما اختلف معها (Kadri et al, 2009; Suadiye, 2012; Kargin, 2013) حيث زادت قدرة القيمة الدفترية لحقوق الملكية، مقارنة بالأرباح، على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد أسهم الشركات الماليزية والشركات المقيدة ببورصة اسطنبول بتركيا، بعد التبنى الكامل لمعايير التقرير المالي الدولية.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات التي تمت في دول نامية إلى تباين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس القيمة السوقية للشركات في تلك الدول. **ويرى الباحث** أن تباين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس القيمة السوقية للشركات في تلك الدول قد يرجع إلى التعقيد المتزايد لتلك المعايير نتيجة التحول لنموذج القيمة العادلة والتعارض بين إرشادات المنظمين والتشريعات، مما أدى إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير، هذا فضلا عن متطلبات وتعقيدات القياس والافصاح، والتي يصعب الالتزام بها في ظل غياب معلومات سوقية موثوق فيها وكذلك التقديرات غير الموثوق فيها للقيمة العادلة وغير القابلة للتحقق، هذا فضلا عن التكاليف الإضافية مقابل خدمات مثمني الأصول، وهو ما قد يدفع الشركات إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير. كما يمكن رد اختلاف نتائج تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات في تلك الدول إلى اختلاف العوامل البيئية بينها والمتمثلة في قوة النظام القانوني السائد، ودرجة الانفتاح الاقتصادي وقوة حماية المستثمر والحماية الكاملة لمساهمي الأقلية وتقدم أسواق المال واختلاف النظم المحاسبية المطبقة عن المعايير الدولية ومدى استعداد الشركات والمحاسبين لتطبيقها خاصة في الدول النامية.

هذا ويؤيد الباحث ما أشار إليه (شحاته، 2013) من أن بيئة التقرير المالي قد تؤثر على جودة التقرير المالي في الدول النامية. وتتمثل أهم عناصر نظام التقرير المالي، التي تفتقر إليها الدول النامية، في عدم توافر تفسيرات متسقة للمعايير، والافتقار إلى إرشادات تطبيق تفصيلية، والافتقار إلى آليات الزام محكمة، هذا فضلا

عن أن انخفاض مستوى البنية التحتية للتقرير المالي في الدول النامية، والذي يتمثل في انخفاض المستوى المهني لمعدى القوائم المالية والمراجعين، يمثل أهم الأسباب التي أدت إلى عدم توفيق الممارسات في التطبيق العملي، ومن ثم إلى اختلاف نتائج تطبيق هذه المعايير في الدول النامية، والتي من أهمها ارتباط المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات.

3/2 تحليل الدراسات التي تمت في بيئة الممارسة المصرية كإحدى الدول النامية:
تناولت بعض البحوث المصرية (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006؛ صالح، 2009؛ حسن، 2011؛ Elbannan, 2011؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013؛ خلف، 2013؛ الصياد، 2013؛ نوفل، 2013؛ شتيوي، 2015) أثر تبني بعض معايير التقرير المالي الدولية الموجهة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى أسعار الأسهم. حيث اتفق البعض (صالح، 2009؛ حسن، 2011؛ الصياد، 2013، نوفل، 2013) على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية الموجهة بالقيمة العادلة يؤثر إيجاباً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الاستثمارية في قطاع الخدمات المالية والبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. ويزداد هذا الأثر الإيجابي في ظل توافر الأسواق المالية النشطة وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لهذه المعايير، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

وتتفق هذه المجموعة من الدراسات على منهجية الدراسات الميدانية باستخدام قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية مع مفردات العينة، والتي كانت في الغالب من المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين. إلا أن نتائج دراسة (خلف، 2013) اختلفت فأشارت إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية أدى إلى انخفاض جودة الأرباح، مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية في بيئة الأعمال المصرية.

ومن ناحية أخرى، اتضح للباحث وجود تناقض في نتائج الدراسات التي تمت في بيئة الممارسة المصرية فيما يتعلق بأثر تبني المعايير الدولية على ملاءمة

المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة. حيث اتفق البعض (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013) على أن تطبيق المعايير الدولية، أو معايير التقرير المالي الدولية أثرت جوهريا على أسعار الأسهم وانعكس إيجابا على أحكام المحللين الماليين، التي يتخذونها لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وأنها ارتقت بنفعية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، وقدرة هذه المعلومات على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم وبالتالي ملاءمتها لأغراض قياس قيمة الشركة. بينما اتفق البعض الآخر (Elbannan, 2011؛ شتيوي، 2015) على أن تطبيق هذه المعايير خفض من ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة وأثرت سلبا على قيمة الشركة. في حين أشار (الصياد، 2013) إلى أن هذه المعايير لم تؤثر على أسعار الأسهم في السوق المصرية بشكل ملحوظ. وقد ردت هذه الدراسات الأثر السلبي لتطبيق هذه المعايير إلى غياب التزام المعدين بالمعايير الدولية، وآليات الالتزام التنظيمية غير الملائمة، وضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة والمراجعة، وعدم كفاية تدريب الممارسين.

وبصفة عامة، يخلص الباحث مما سبق إلى تضارب وتناقض نتائج دراسات أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، سواء على مستوى الدراسات التي تمت في دول متقدمة أو نامية وكذلك الدراسات التي تمت داخل مصر. ونظرا لأن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو تحسين جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق مجموعة واحدة من المعايير فإن الباحث يتفق مع وجهة نظر التأثير الإيجابي لتطبيقها، ويتوقع أن يكون لتطبيقها أثر إيجابي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة، ولكن بعد فترة طويلة من تطبيقها، كما يتوقع أن ينعكس تطبيقها إيجابا على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة مقارنة بالفترة قبل التبني في بيئة التقرير المالي المصرية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة. وعليه فيمكن اشتقاق فرضي البحث التاليين كما يلي:

H1: تعد المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقاسة بأسعار الاسهم.

H2: يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجابيا على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3- تحليل أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة واشتقاق باقي فروض البحث:

بصفة عامة تحدد خصائص الشركة درجة حرية الادارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية التي تسمح بها المعايير (Narktabtee & Patpanichchot, 2011). كما أن الاختلافات في الخصائص التشغيلية للشركات قد تؤثر علي فرص النمو والمخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات، كما أنها تؤثر علي قيمة صافي الأصول المعترف بها وغير المعترف بها والتقديرات المحاسبية المستخدمة في قياس قيمة صافي الأصول المعترف بها (Sellhorn and Skaife, 2007). لذلك تناول الباحث بعض هذه الخصائص بتحليل تأثيرها على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة وهي حجم الشركة، القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، مستوى الرفع المالي للشركة، وتحقيقها لخسائر، وذلك كما يلي:

1/3 تأثير حجم الشركة:

توصلت بعض الدراسات (أبو الخير، 2007؛ André et al, 2009; Alfaraih, 2012) الى أن مستوى الالتزام بالمعايير الدولية يرتبط بالعديد من العوامل منها حجم الشركة، حيث يؤثر حجم الشركة إيجابا وجوهريا على مستوى التزام الشركة بالمعايير الدولية، مما ينعكس إيجابا (وبشكل غير مباشر) على ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة بالمعايير الدولية لقياس قيمة الشركة.

وقد خلص الباحث الى تعارض نتائج الدراسات الخاصة بتأثير حجم الشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، حيث اتفق البعض (Al Faraih, 2009; Mayangsari,2010; Narktabtee & Patpanichchot, 2011; Alali & Foote, 2012; Lioa et al, 2012; Dimitropoulos et al.2013; Ali shah et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014; Martinez et al, 2014) على أن حجم الشركة قد يؤثر إيجاباً وجوهرياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني المعايير الدولية، بينما توصل البعض الآخر (Haller et al, 2009; Anandarajan & Hasan, 2010; Chalmers et al, 2011; Tsofigkas & Tsalavoutas, 2011; Zegal et al, 2012; Chiha et al, 2013; Ismail et al, 2013; Drago et al, 2013; Gong & Wang, 2016; Okafar et al, 2016) إلى أنه لم يكن لحجم الشركة تأثير على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، أو أن له تأثيراً سلبياً (Khanagha, 2011).

ويري الباحث أن تأثير حجم الشركة يتمثل في درجة حرية الادارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية التي يسمح بها للمديرين وكذلك مدى الالتزام بتطبيق المعايير، حيث يسمح في الشركات كبيرة الحجم بدرجة منخفضة من حرية الادارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية نتيجة التكاليف السياسية، كما تكون هذه الشركات الاكثر التزاماً بتطبيق المعايير الدولية ذات الجودة المرتفعة، وهو الأمر الذي ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس إيجاباً على ملاءمتها لأغراض قياس قيمة الشركة. فضلاً عن أن المستثمر يضع ثقة أكبر في الشركات كبيرة الحجم ويكون أكثر استجابة لتقاريرها المالية. **واتفاقاً مع** (Al Faraih, 2009; Narktabtee & Patpanichchot, 2011; Zegal et al, 2012, Dimitropoulos et al, 2013; Ismail et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014; Martinez et al, 2014; Okafar et al, 2016) **يتوقع الباحث وجود تأثير لحجم الشركات،** كمتغير رقابي، على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً للمعايير الدولية

لأغراض قياس قيمة الشركة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثالث كما يلي:

H3: تختلف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة.

2/3 تأثير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

تناول البعض (Al Faraih, 2009; Chalmers et al, 2011; Ali shah et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014; Okafar et al, 2016) ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة وتأثير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. واتفقت هذه الدراسات على أن هناك اختلاف في تأثير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة. حيث اتفق (Al Faraih, 2009; Khanagha, 2011; ; Ali shah et al, 2013; شتيوي، 2015) على اختلاف المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم بين الصناعات المختلفة غير المتشابهة في أسواق الأوراق المالية، كما اختلفت المعاملات المقدرة للارباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية باختلاف التصنيف الصناعي. وقد ارجع (Al Faraih, 2009) ذلك الى اختلاف مستوى الالتزام بالمعايير الدولية في الصناعات المالية والاستثمارية جوهريا عن الصناعات الخدمية والصناعية والعقارية، مما أثر على ملاءمة تلك المعلومات، بينما ارجع (شتيوي، 2015) ذلك الى الاختلافات في الأنشطة الاقتصادية بين القطاعات الصناعية التي يمكن أن تؤثر على تقييم القيمة الدفترية لحقوق الملكية والارباح.

كما توصل (Chalmers et al, 2011) إلى أن التغيير في ملاءمة الأرباح لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية تركزت في القطاع الصناعي باستراليا، وأن تأثير معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين سعر السهم والمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات المالية والتعدين كان محدودا. وقد ردت الدراسة ذلك الى ان الممارسات المحاسبية التي تأثرت بشكل جوهري

بمعايير التقرير المالي الدولية تمثلت في الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، وضرائب الدخل، والأدوات المالية، والمدفوعات على أساس الاسهم، وان هذه العناصر أكثر شيوعا وأهمية في الشركات الصناعية مقارنة بصناعات التعدين والمالية.

بينما توصل (Chebaane & Othman, 2014) الى أن معاملات انحدار الارياح اصبحت موجبة وجوهريّة بعد التبني بالنسبة لصناعة المرافق والنقل والبنوك مقارنة بقبل التبني، وان القوة التفسيرية للارياح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية قد زادت بالنسبة للقطاع المالي بعد التبني. في حين توصل (Okafar et al, 2016) الى انخفاض ملاءمة الارياح لأغراض قياس قيمة الشركة بالنسبة للشركات المالية والوحدات المنظمة السعر Rate regulated مقارنة بالصناعات الأخرى. الا أن (Ali shah et al, 2013) توصل لعدم وجود فروق جوهريّة في ملاءمة نفقات البحوث والتطوير المعالجة كأصل لأغراض قياس قيمة الشركة بين القطاعات الصناعية وغير الصناعية، ولكن توجد فروق في ملاءمة مصروفات البحوث والتطوير لأغراض قياس قيمة الشركة بين القطاعين.

ويخلص الباحث مما سبق الى أن معظم هذه الدراسات قد توصلت الى وجود اختلافات في ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بين القطاعات الصناعية المختلفة. واتفاقا مع (Al Faraih, 2009; Chalmers et al, 2011; Ali shah et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014; Okafar et al, 2016) يتوقع الباحث وجود تأثير لاختلاف القطاع التي تنتمي إليه الشركات، كمتغير رقابي، على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الرابع كما يلي:

H4: تختلف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة باختلاف القطاع الصناعي.

3/3 تأثير مستوى الرفع المالي للشركة:

يشير الرفع المالي إلى مدى اعتماد الشركة على الاقتراض في تمويل أصولها وعملياتها التشغيلية، كما أن مستوى الرفع المالي⁽¹⁾ للشركات يعكس المخاطر المالية ومخاطر الافلاس التي قد تتعرض لها الشركة في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والدائنين (Matoni & Luliano, 2012).

وفي هذا الصدد؛ تناولت عدة دراسات (Anandarajan & Hasan, 2010; Qu et al, 2012; Lam et al, 2013; Dimitropoulos et al, 2013; Ismail et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014; Martinez et al, 2016) تأثير الرفع المالي على ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة. وانفق (Lam et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014) على وجود تأثير إيجابي لمستوى الرفع المالي للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني المعايير الدولية. بينما انفق (Dimitropoulos et al, 2013; Martinez et al, 2014) على وجود تأثير سلبي لمستوى الرفع المالي للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني المعايير الدولية. في حين اشار (Anandarajan & Hasan, 2010; Qu et al, 2012; Ismail et al, 2013; Okafar et al, 2016) إلى عدم وجود تأثير لمستوى الرفع المالي للشركات بعد تبني المعايير الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية

(1) تعددت مؤشرات قياس مستوى الرفع المالي للشركة، وقد اتفق (Qu et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Martinez et al, 2014; Okafar et al, 2016) على احتساب نسبة الرفع المالي بنسبة إجمالي الديون إلى القيمة = =الدفترية لحقوق الملكية، بينما قام (Lam et al, 2013; Chebaane & Othman, 2014) بقياسها بنسبة الديون طويلة الاجل إلى إجمالي الأصول، اما (Al Faraih, 2009) احتسابها بنسبة الديون طويلة الاجل إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وقام (Anandarajan & Hasan, 2010) باحتسابها بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

لأغراض قياس قيمة الشركة.

ويخلص الباحث مما سبق الى أن هناك اتجاهين متعارضين بشأن تأثير نظام تمويل عمليات الشركة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة. فمن ناحية يؤدي زيادة اعتماد الشركة على تمويل عملياتها بالديون إلى زيادة طلب الدائنين (كأطراف خارجية) على تحسين مستوى الإفصاح لحماية أموالهم من مصادرة الإدارة والمستثمرين الرئيسيين (الأطراف الداخلية) وفقا لنظرية الوكالة وتعارض المصالح، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة فعالية تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم يتحسن دور المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة. **بينما على الجانب الآخر** قد يؤدي ارتفاع مديونية الشركة إلى قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح حتى تفي بشروط المديونية واتفاقيات الديون، مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في قياس قيمة الشركة. كما أن اعتماد الشركة على التمويل البنكي سيقلل حافز الشركة لتوفير معلومات عامة مرتفعة الجودة لأن البنوك قادرة على الحصول على ما تحتاج إليه من معلومات بعلاقاتها الخاصة بالشركة فتتخفف فاعلية تطبيق المعايير، مما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على جودة المعلومات المحاسبية وكذلك يؤثر بشكل غير مباشر على دورها في قياس قيمة الشركة. **ولذلك يرى الباحث أن لمستوى الرفع المالي تأثير مختلف على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني المعايير الدولية، وعليه يمكن اشتقاق الفرض الخامس التالي:**

H5: تختلف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة.

4/3 تأثير الأرباح السلبية:

تناول البعض (Al Faraih, 2009; Iatridis, 2010; Narktabtee & Patpanichhot, 2011; Gong & Wang, 2016; Okafar et al, 2016)

أثر تحقيق الشركة لخسائر (أرباح سلبية) على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لقياس قيمة الشركة، حيث أشار (Iatridis, 2010; Gong & Wang, 2016;) الى وجود اختلافات جوهرية في تقييم الشركات المحققة لخسارة والشركات المحققة لأرباح من قبل المتعاملين في السوق، حيث أن ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات المحققة لأرباح سلبية تكون أقل من الشركات المحققة لأرباح موجبة. ولقد اتفق معهما (شتيوي، 2015) على أن ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية معا كانت أقل بالنسبة للشركات الخاسرة بالمقارنة بالشركات الربحية.

واتفق (Al Faraih, 2009; Iatridis, 2010; Narktabtee & Patpanichchot, 2011) على أن تحقيق الشركة لخسائر (أرباح سلبية) وتكرار حدوثها لم يحسن من ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لقياس قيمة الشركة، وأضاف (Narktabtee & Patpanichchot, 2011) على ذلك أن تكرار حدوث الخسائر يعد حافز للمديرين لاستخدام درجة عالية من حرية الإدارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية بصورة انتهائية، مما يزيد التلاعب في الأرقام المحاسبية، مما ينعكس سلبا على ملاءمتها لأغراض قياس قيمة الشركة. وعلى جانب آخر توصل (Okafar et al, 2016) أن تحقيق الشركة لخسائر لم يكن له تأثير جوهري على ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لقياس قيمة الشركة، مما يشير الى عدم وجود فروق جوهرية في ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لقياس قيمة الشركة بين الشركات المحققة لخسائر وتلك المحققة لأرباح موجبة.

ويخلص الباحث مما سبق الى وجود تعارض في نتائج تلك الدراسات بشأن تأثير الأرباح السلبية على ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لقياس قيمة الشركة، واتفقا مع (Al Faraih, 2009; Iatridis, 2010; Narktabtee & Patpanichchot, 2011) يتوقع الباحث أن تحقيق الشركة لأرباح سلبية يؤثر سلبا على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا

للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض السادس كما يلي:

H6: يؤثر تحقيق الشركة لخسائر سلبيا على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة.

4- الدراسة التطبيقية:

يتناول الباحث في هذه الفرعية من البحث تصميم الدراسة التطبيقية من حيث الهدف منها، مجتمع وعينة الدراسة، أدواتها وإجراءاتها، قياس وتوصيف المتغيرات، خطواتها، وأدوات التحليل الإحصائي، وذلك كما يلي:

1/4 اهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث التي تتناول أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة عنها لأغراض قياس قيمة الشركة، وكذلك تحديد مدى تأثير هذه العلاقة ببعض الخصائص التشغيلية للشركات وهي حجم الشركة والقطاع الصناعي ومستوى الرفح المالي وتحقيق ارباح سلبية.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بعد استبعاد المؤسسات المالية نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها وخضوعها لرقابة مرتفعة محليا ودوليا لضمان جودة تقاريرها (Dimitropoulos et al. 2013). وتم سحب عينة حكمية بلغت (48 شركة) روعي في اختيارها عدة اعتبارات أهمها، أن تكون هذه الشركات مقيدة بالبورصة وأن تتوفر تقاريرها المالية وأسعار أسهمها في تواريخ محددة خلال سنوات الدراسة. وقد بلغ عدد المشاهدات لإجمالي العينة 534 مشاهدة.

3/4 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة

المصرية المقيدة عن الفترة من 2001 حتى 2014، واعتبار سنة 2007 هي بداية تطبيق آخر نسخة مصدرة للمعايير الدولية في مصر (شحاتة، 2013)، وعلى أن يتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين (Chalmers et al, 2011; Dimitropoulos et al. 2013):

• الفترة قبل تبني معايير التقرير المالي الدولية وهي الفترة من 2001 وحتى 2006.

• الفترة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وهي الفترة من 2007 حتى 2014 (واستبعاد السنوات 2011، 2012 نظرا لظروف عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد في هذه السنوات).

وكذلك استخدام البيانات السوقية المتمثلة في أسعار أسهم الشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى استخدام نماذج التقييم التي تعتمد على المعلومات المحاسبية وبالتحديد نموذج انحدار السعر على الأرباح (Ohlson, 1995) والذي استخدمته العديد من الدراسات السابقة (Alali & Foote, 2012, Tsalavoutas et al, 2013; Kargin, 2013; Dimitropoulos et al, 2012).

4/4 توصيف النموذج وقياس متغيرات الدراسة:

يمكن قياس العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة باستخدام معامل التحديد المعدل ($adj R^2$)⁽¹⁾ لنموذج انحدار السعر - الأرباح (Ohlson, 1995)، والذي تتمثل صيغته كما يلي (Alali & Foote, 2012, Tsalavoutas et al, 2013; Kargin, 2013; Dimitropoulos et al. 2012):

$$p_{it} = \beta_0 + \beta_2 BVE_{it} + \beta_1 IN_{it} + e_{it}$$

وبالرجوع إلى فروض الدراسة محل الاختبار ومن واقع النموذج المستخدم لدراسة العلاقة محل الاختبار، يمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية (المعدلة)، والكيفية التي يمكن بها قياس تلك المتغيرات على النحو التالي:

(1) يشير الي قدرة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها النموذج كمتغيرات مستقلة (القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معا) علي تفسير التغيرات في أسعار أسهم الشركة كمؤشر لقيمة الشركة.

• **المتغير التابع (p_{it})** : السعر السوقي لسهم الشركة i في الفترة T . ولأغراض البحث يقاس بسعر اقبال السهم في اليوم التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات، أو أول جلسة تداول بعد التقرير.

• **المتغيرات المستقلة**: هي المعلومات المحاسبية، والتي تتمثل في القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل بعد الضريبة كما يلي:

BVE_{it} : القيمة الدفترية لحقوق ملكية السهم العادي للشركة i في نهاية

السنة المالية T .

NI_{it} : صافي الربح بعد الضريبة لسهم للشركة i في نهاية السنة المالية T .

• **المتغيرات الرقابية (المعدلة)**: تتمثل في:

أ- **تبني معايير التقرير المالي الدولية مقارنة مع قبل تبنيها**، أي المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وكذلك سياستها المحاسبية في فترة ما بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وقبل تبنيها، وتتمثل في القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل بعد الضريبة قبل وبعد التبني (Alali & Foote, 2012; Tsalavoutas et al, 2012; Dimitropoulos et al. 2013).

ب- **الخصائص التشغيلية للشركة**: وهي حجم الشركة والقطاع الصناعي ومستوى الرفع المالي وتحقيق ارباح سلبية. ويتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:

- **حجم الشركة**: يتم قياسه استنادا الى (Alali & Foote, 2012; Dimitropoulos et al.2013; Lam et al, 2013; Ismail et al, 2013)

باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، وقد حددت دراسة (Alali & Foote, 2012) وسيط median اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول العينة

كنقطة فاصلة للتمييز بين الشركات كبيرة الحجم وصغيرة الحجم. حيث تم تقسيم الشركات إلى شركات كبيرة الحجم (تعطي القيمة 1) إذا زاد اللوغاريتم الطبيعي

لإجمالي أصولها عن وسيط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول العينة بعد التبني، وشركات صغيرة الحجم (تعطي القيمة صفر) إذا انخفض اللوغاريتم

الطبيعي لإجمالي أصولها عن وسيط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول العينة

بعد التبني.

- **القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:** بلغ عدد القطاعات التي تنتمي لها شركات العينة (13) قطاع، ولأغراض التحليل الإحصائي تم دمج بعض القطاعات ذات العمليات المتشابهة معا وقد بلغ العدد النهائي للقطاعات بعد الدمج خمسة قطاعات (شتيوي، 2015). وتم تقسيم العينة بعد تبني المعايير الى خمسة قطاعات بحسب الصناعة هي: قطاع الموارد الاساسية والغاز والبترو، والقطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وقطاع العقارات ومواد البناء والتشييد، وقطاع التجارة والتجزئة. ويمثل هذا المتغير متغير وهمي تخصص له القيمة 1 للشركات المنتمية للقطاع المعين وصفر للقطاعات الأخرى.

- **مستوى الرفع المالي للشركة:** تعبر عن مدى اعتماد الشركة على اموال الغير في تمويل عملياتها، ويتم قياسها استنادا الى (Anandarajan & Hasan, 2010) بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة. وقد حددت دراسة (Martines et al, 2014)) وسيط نسبة الرفع المالي للعينة كنقطة فاصلة للتمييز بين الشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع والمنخفض. ولذلك يتم تقسيم الشركات إلى شركات ذات مستوى رفع مالي مرتفع (تعطي القيمة 1) إذا زادت نسبة الرفع المالي للشركة عن وسيط نسبة الرفع المالي لشركات العينة بعد التبني، وشركات ذات مستوى رفع مالي منخفض (تعطي القيمة صفر) إذا انخفضت نسبة الرفع المالي للشركة عن وسيط نسبة الرفع المالي لشركات العينة بعد التبني.

- **الارياح السلبية (الخسارة):** متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا حققت الشركة ارباحا سالبة ويأخذ القيمة صفر إذا حققت ارباح موجبة (شتيوي، 2015).

5/4 اختبار فروض البحث:

لاختبار الفرض الأول بوجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة على مدار فترة الدراسة؛ تم استخدام النموذج التالي:

$$p_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVE_{it} + \beta_2 IN_{it} + e_{it}$$

ويوضح الجدول التالي النتائج الاحصائية:

Parameters	UnStandardized Coef	Standard Error	t	Sig
Con	-7.278	3.365	-2.163	.031
BV	.553	.090	6.143	.000
IN	4.750	.213	22.337	.000
N = 534				
adj R ² = .721				
F = 690.816				.000

يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد المعدل (adj R²) بلغت 0.721 وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة المحاسبية تفسر 72.1 % من التغير الكلي في قيم المتغير التابع (قيمة الشركة) ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج. ولاختبار معنوية القدرة التفسيرية للنموذج تم احتساب احصائية (F) عند مستوى معنوية 5% وقد بلغت الـ P-value للنموذج (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية على اسعار الاسهم كمؤشر لقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية، مما يدعم صحة الفرض الأول. كما اتضح من معاملات انحدار القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح أنها ترتبط إيجابا بسعر السهم وبصورة جوهرية (p value= 0.000). مما يعني وجود تأثير إيجابي وجوهري لكلا المتغيرين على اسعار الأسهم، وأن المشاركين بسوق الاوراق المالية المصرية يأخذون في اعتبارهم معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح كمعلومات هامة عند قياس قيمة الشركات، ومن ثم فهي تعد معلومات ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة.

ولاختبار الفرض الثاني؛ بأن تبني معايير التقرير المالي الدولية يؤثر إيجابيا على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. تم تشغيل نموذج الانحدار رقم (1) باستخدام بيانات العينة قبل التبني (2001-2006) وبعد التبني (2007-2014) بشكل منفصل ثم مقارنة معامل التحديد المعدل (adj R²) قبل التبني بقيمتها بعد التبني واختبار معنوية الفرق.

ويعرض الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي:

Pre- IFRS			Post-IFRS		
P	coef	Sig	P	coef	Sig
Con	-7.620	.066	Con	-.773	.874
BV	-.151	.000	BV	.813	.000
IN	6.821	.269	IN	3.627	.000
N	258		N	276	
adj R ² = .831			adj R ² = .674		
F = 631.686		.000	F = 285.446		.000

ويتضح من نتائج التحليل الاحصائي أن (adj R²) بعد التبني بلغت (0.674) بينما قبل التبني بلغت (0.831)، مما يدل على انخفاض المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بعد التبني مقارنة مع قبل تبنيها. وبذلك يخلص الباحث إلى أن تبني التقرير المالي الدولية يؤثر سلباً على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، مما يؤدي إلى رفض الفرض الثاني للبحث لوجود تأثير جوهري لتبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ولكنه تأثيراً سلبياً وليس إيجابياً.

ولاختبار الفرض الثالث؛ بأن اختلاف حجم الشركة يؤدي إلى اختلاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة.. فلقد تم إعادة تشغيل النموذج رقم (1) على بيانات العينة للسنوات 2007-2014 لعينة الشركات الكبيرة ولعينة الشركات الصغيرة بشكل منفصل. وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

Big size			Small size		
P	coef	Sig	P	coef	Sig
Con	-.750	.937	Con	13.954	.000
BV	.913	.000	BV	.133	.316
IN	3.569	.000	IN	1.400	.023
N = 138			N = 138		
adj R ² = .681			adj R ² = 0.321		
F = 147.267		.000	F = 21.562		.000

يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل adj R² للشركات كبيرة

الحجم بلغت 0.681 بينما للشركات صغيرة الحجم بلغت 0.321 ، مما يشير الى وجود اختلاف جوهري بين المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بين الشركات الكبيرة والشركات صغيرة الحجم، وأن المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات كبيرة الحجم اكبر جوهريا بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم. وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة تكون أكبر للشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم وأن للحجم تأثير إيجابي وجوهري على هذه الملاءمة. مما يؤدي الى قبول الفرض الثالث للبحث باختلاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة.

ولاختبار الفرض الرابع؛ بأن اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركات يؤدي إلى اختلاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة. تم تخصيص متغير وهمي لكل قطاع واضافته الى النموذج رقم (1) ، يعطى القيمة 1 للشركات المنتمية للقطاع المعينة وصفر للقطاعات الأخرى. وبذلك تصبح صيغة النموذج كما يلي:

$$p_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVE_{it} + \beta_2 IN_{it} + \beta_3 Sec_Ret + \beta_4 Sec_Con + \beta_5 Sec_Ind + \beta_6 Ser_Res + \beta_7 Sec_Ser + e_{it}$$

نموذج رقم (2)

وبتشغيل هذا النموذج اتضح وجود تأثير معنوي للقطاع على ملاءمة المعلومات المحاسبية للأغراض قياس قيمة الشركة، حيث بلغت احصائية اختبار Wald X^2 لمعامل انحدار القطاعات مجتمعة 9.602 وبقية احتمالية 0.048 وهي اقل من 5% مما يشير الى وجود تأثير جوهري لنوع القطاع على المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية. مما يدعم صحة الفرض الرابع بأن اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركات يؤدي إلى اختلاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة.

ولتحديد أي القطاعات التي كانت معلوماتها المحاسبية أكثر تفسيريا للتغيرات في

اسعار الاسهم كمؤشر لقيمة الشركة، تم اعادة تشغيل النموذج رقم (1) على بيانات العينة للسنوات 2007-2014 لكل قطاع علي حدة. ويتضح من الجدول التالي أن اكثر القطاعات تأثيرا على المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجابيا وبصورة جوهرية كان قطاع الموارد الاساسية والبتترول (= $0.800 \text{ adj } R^2$) ، يليه القطاع الصناعي (بلغت $0.684 \text{ adj } R^2$)، وذلك مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يشير الى اختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة باختلاف القطاعات بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية . وهو ما يدعم صحة الفرض الرابع ايضا.

Parameters	Retail		Construction		Industrial		Resourses		services	
	Coef	Sig	Coef	Sig	Coef	Sig	Coef	Sig	Coef	Sig
Con	4.971	.396	14.532	.000	13.753	.000	-98.989	.067	27.897	.001
BV	2.068	.012	.281	.209	-.281	.000	2.418	.008	-.909	.000
IN	-4.346	.044	-.363	.569	5.054	.000	2.208	.000	7.110	.028
adj R ²	.437		.011		.684		.800		.409	
F	5.265	.031	1.444	.242	94.24	.000	46.951	.000	25.591	.000
N = 276	12		81		87		24		72	

ولاختبار الفرض الخامس؛ بأن اختلاف مستوى الرفع المالي للشركة يؤدي إلى اختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة، تم تقسيم الشركات إلى شركات ذات مستوى مرتفع للرفع المالي، تعطي القيمة 1 اذا زادت نسبة الرفع المالي للشركة عن وسيط نسبة الرفع المالي للعينة بعد التبني، وشركات ذات مستوى منخفض للرفع المالي، تعطي القيمة صفر اذا انخفضت نسبة الرفع المالي للشركة عن وسيط نسبة الرفع المالي للعينة بعد التبني. وتم اعادة تشغيل النموذج رقم (1) على بيانات العينة للسنوات 2007-2014 لعينة الشركات ذات المستوى المرتفع للرفع المالي ولعينة الشركات ذات المستوى المنخفض للرفع المالي بشكل منفصل. وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

High Leverage			Low Leverage		
P	coef	Sig	P	coef	Sig
Con	1.401	.882	Con	9.319	.000
BV	.885	.000	BV	-.115	.423
IN	3.572	.000	IN	4.627	.000
N = 138			N = 138		
adj R ² = .676			adj R ² = .588		
F = 143.834		.000	F = 98.877		.000

يوضح الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل $adj R^2$ للشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع بلغت (0.676) بينما للشركات ذات مستوى الرفع المالي المنخفض بلغت (0.588) ، مما يشير الى وجود اختلاف بين المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بين الشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع والشركات ذات مستوى الرفع المالي المنخفض، وأن المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع اكبر بالمقارنة بالشركات ذات مستوى الرفع المالي المنخفض، ولكن بصورة غير جوهرية⁽¹⁾. وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة تكون أكبر للشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع مقارنة بالشركات ذات مستوى الرفع المالي المنخفض، وأن لمستوى الرفع المالي تأثير إيجابي ولكنه غير جوهري على هذه الملاءمة. مما يؤدي الى رفض الفرض الخامس للبحث، بما يعني أن اختلاف مستوى الرفع المالي للشركة لا يؤدي الى اختلاف ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا للمعايير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة.

ولاختبار الفرض السادس؛ بأن تحقيق الشركة لخسائر يؤثر سلبا على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض

(1) حيث بلغت $adj R^2$ بعد تبني معايير IFRS (0.674) ، بينما بلغت بعد اضافة متغير مستوى الرفع المالي كمتغير رقابي لنموذج الانحدار وتشغيله باستخدام بيانات فترة بعد التبني (0.674) ، مما يشير الى عدم وجود تأثير جوهري لمستوي الرفع المالي للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لاغراض قياس قيمة الشركة.

قياس قيمة الشركة، تم تقسيم الشركات إلى شركات محققة لخسائر، وشركات محققة لارباح. وتم اعادة تشغيل النموذج رقم (1) على بيانات العينة للسنوات 2007-2014 لعينة الشركات المحققة لخسائر ولعينة الشركات المحققة لارباح بشكل منفصل. وكانت نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

Firms making negative earnings			Firms making postive earnings		
P	coef	Sig	P	coef	Sig
Con	.647	.929	Con	-.061	.990
BV	1.014	.003	BV	.464	.000
IN	-8.205	.006.	IN	4.462	.000
N = 26			N = 250		
adj R ² = .882			adj R ² = .724		
F = 94.469		.000	F = 327.620		.000

يوضح الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل adj R² للشركات المحققة لخسائر بلغت (0.882) بينما للشركات المحققة لارباح بلغت (0.724) ، مما يشير الى وجود اختلاف بين المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بين الشركات المحققة لخسائر والشركات المحققة لارباح، وأن المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات المحققة لخسائر اكبر بالمقارنة بالشركات المحققة لارباح، ولكن بصورة غير جوهرية⁽¹⁾. وهذا يعني أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة تكون اكبر للشركات المحققة لخسائر مقارنة بالشركات المحققة لارباح، وأن للارباح السلبية تأثير سلبي ولكن غير جوهري على هذه الملاءمة. مما يؤدي الى رفض الفرض السادس للبحث.

(1) حيث بلغت adj R² بعد تبني معايير IFRS (0.674) ، بينما بلغت بعد اضافة متغير الخسارة كمتغير رقابي لنموذج الانحدار وتشغيله باستخدام بيانات فترة بعد التبني (0.684) وبالتالي يكون الفرق في المقدرة التفسيرية 0.010، مما يشير الى عدم وجود تأثير جوهري للخسارة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.

5- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/5 نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال اختبار فروض البحث الى أن المعلومات المحاسبية، المتمثلة في القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل، تعد معلومات ملائمة لأغراض قياس قيمة الشركة، وذلك خلال الفترة من 2001-2014. إلا أنه بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في 2007 انخفضت قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم، مما يعني أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد أثر سلباً على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.

وفيما يتعلق بتأثير الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة، توصل الباحث إلى دليل بوجود تأثير جوهري لحجم الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، وأن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة تكون أكبر للشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم وللشركات المنتمية إلى قطاع الموارد الأساسية والبتروال والقطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى. كما لم يتوصل الباحث الى دليل بأن مستوى الرفع المالي للشركة وتحقيقها لخسائر يؤثران على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.

2/5 توصيات البحث:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- أ- ضرورة قيام الهيئات المنظمة للمهنة وسوق المال وبالتعاون مع الأكاديميين بدراسة مدى ملاءمة معايير التقرير المالي الدولية لبيئة التقرير المالي في مصر، وتكييفها بما يتلاءم مع ظروف البيئة المصرية، وضرورة أن يتم اصدار المعايير المصرية من قبل هيئة مهنية مستقلة (مثل مجلس اعلي لمهنة المحاسبة والمراجعة) وليس من قبل وزارة الاستثمار فهي ليست جهة مهنية او متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع جودة التقرير المالي، ومن ثم منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.
- ب- ضرورة قيام أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بتطوير المقررات

الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الاصدارات لمعايير التقرير المالي الدولية، وتوفير ارشادات تفصيلية حول كيفية تطبيق هذه المعايير، مما يؤدي إلى توفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لمعايير التقرير المالي الدولية.

ج - ضرورة العمل على زيادة وعي معدي ومراجعي القوائم المالية بمعايير التقرير المالي الدولية ومتابعة أحدث الاصدارات لها، وعمل ورش عمل ودورات مهنية لتدريبهم على التطبيق السليم لها مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة.

3/5 مجالات البحث المقترحة:

1. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة مع التطبيق على المؤسسات المالية وقطاع البنوك المصرية.
2. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالمؤسسات المالية وقطاع البنوك المصرية.
3. أثر الخصائص النوعية لمنشأة المحاسبة والمراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية.
4. أثر هيكل الملكية على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة.
5. أثر المحاسبة عن الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية بأسعار وعوائد الأسهم.

المراجع

أولا المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، 2007، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 3-59.
- حسن، حنان جابر، 2011، "دراسة تحليلية لنموذج القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقا للمشروع المشترك بين الـ FASB والـ IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، *مجلة المحاسبة المصرية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، السنة الأولى، ص ص 251-297.
- خلف، محمد سامى سلامه، 2013، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وحماية المستثمر على جودة الأرباح فى الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
- سعد الدين، ايمان محمد، 2013، "أثر الاعتراف المحاسبي بمعاشات التقاعد وفقا لمستجدات المعايير المحاسبية على أسعار الأسهم- دراسة اختبارية مقارنة"، *مجلة المحاسبة المصرية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس، ص 1-54.
- شتيوي، ايمن احمد احمد، 2015، "دراسة ميدانية لأثر الالتزام بمتطلبات الافصاح الالزامي لمعايير المحاسبة المصرية على ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية للمتعاملين في البورصة المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، ص ص 1-58.
- شحاتة، احمد بسيوني محمد، 2013، "مدخل مقترح لتكليف معايير التقرير المالي الدولية وفقا لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الأول،

- ص1-24.
- صالح، رضا ابراهيم، 2009، "أثر توجه معايير محاسبية القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمي"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد السادس والاربعون، العدد الثاني، ص39-98 .
- الصياد، على محمد على ٢٠١٣. أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية. *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الثاني، ص281-328.
- طاحون، محمد عبد الحميد، 2001، "أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، المجلد الثامن والثلاثون، ص 1-35.
- عبد الرحمن، محمد كمال الدين، 2013، "دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير الدولية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص 1021-1083.
- نوفل، مدحت عبد الرشيد، 2013، "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الافصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية"، *مجلة المحاسبة المصرية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص 563-611.
- يوسف، حنان محمد إسماعيل، ٢٠١٢ ، أثر قياس الدخل وفقا لمفهوم القيمة العادلة الكاملة على تحسين تقدير المخاطر في البنوك التجارية .رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

- Abiodun, B. Y., 2012, "Significance of Accounting Information on Corporate Values of Firms in Nigeria", *Research Journal in Organizational Psychology & Educational Studies*, Vol. 1, No. 2, pp. 105-113.
- Agyei-Mensah , B. K., 2013, " Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 3, No. 2, pp. 269- 286.
- Al Barrak, T., 2011, " **Value Relevance And Predictive Ability of Financial Statement Information: The Case of Saudi Arabia**", The thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy of the University of Portsmouth.
- Alali, F.A. and P.S. Foote, 2012, " The Value Relevance of International Financial Reporting Standards: Empirical Evidence in an Emerging Market", *The International Journal of Accounting*, Vol. 47. Pp. 85–108. Hail, L., 2013, "Financial reporting and firm Valuation relevance lost or relevance regained", working paper, available at: www.ssrn.com
- Alfraih , M. and F. Alanezi, 2015, " The Value Relevance of Mandatory Corporate Disclosures: Evidence from Kuwait", *The International Journal of Business and Finance Research*, Vol. 9, No. 3, 2015, pp. 1-18.
- _____., 2009, **compliance with IFRS and value relevance of accounting information in emerging stock markets evidence from Kuwait**, A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD), School of accountancy Queensland University of technology, **Available at: www.eprints.qut.edu.au/**
- Ali Shah, S. Z.; S. Liang and S. Akbar, 2013, " International Financial Reporting Standards and the value relevance of R&D expenditures: Pre and post IFRS analysis", *International Review of Financial Analysis*, vol. 30, pp.

158–169

- Anandarajan, A. I. Hasan, 2010, " Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 26, pp. 270–279.
- André, P.; P.Walton and D.Yang, 2012," Voluntary adoption of IFRS: A study of determinants for UK unlisted firms", **ESSEC KPMG Financial Reporting Centre**, available at:<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00935013>.
- Angahar, P. A. and J. Malizu, 2015," The Relationship between Accounting Information and Stock Market Returns on the Nigerian Stock Exchange", *Management and Administrative Sciences Review*, Vol. 4, No. 1, Pp. 76-86
- Azeem M. and R. Kouser, 2011," International Accounting Standards and Value Relevance of Book value and Earnings: Panel study from Pakistan", *International Journal of Contemporary Business Studies*, Vol. 2, No. 9, Available online at <http://www.akpinsight.webs.com>
- Beisland, L. A. and K. H. Knivsfå, 2015,"Have IFRS changed how stock prices are associated with earnings and book values?", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 14, No. 1, pp. 41 – 63.
- Bogstrand, O. and E.A. Larsson, 2012, " Have IFRS Contributed to an Increased Value-Relevance? The Scandinavian Evidence", Uppsala University, Department of Business Studies, available at: www.diva-portal.org/smash/get/diva2:546324/FULLTEXT01.
- Bokpin, G. A., 2013,"Determinants and value relevance of corporate disclosure ", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 14, No. 2, pp. 127 – 146.
- Brüggemann, U., J. M. Hitz and T. Sellhorn, 2012, " Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research", This research was supported by the Deutsche Forschungsgemeinschaft through the SFB 649 "Economic

- Risk". <http://sfb649.wiwi.hu-berlin.de>.
- Chalmers, K.; G. Clinch and J. M. Godfrey, 2011, "Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia", *Australian Journal of Management*, No. 36, Vol. 2, pp.151–173.
 - Chamisa, E.; M. Mangena and G. Ye, 2012, " Relative value-relevance of accounting measures based on Chinese Accounting Standards and International Financial Reporting Standards", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 2 No. 2, pp. 162-187
 - Chandra, U. and B.T. Ro, 2008, "The Role of Revenue in Firm Valuation", *Accounting Horizons*, Vol. 22, No. 2, pp. 199–222.
 - Chebaane, S. and H. B. Othman, 2014, " The impact of IFRS adoption on value relevance of earnings and book value of equity: the case of emerging markets in African and Asian regions", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, No. 145, pp. 70 – 80.
 - Chen, H; Qingliang T.; Yihong J. and Zhijun L., 2010, " The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union", *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol. 21, No. 3, pp. 220-278.
 - Chiha, H.; N. S. Trabelsi and S. E. Hamza, 2013, "The Effect of IFRS on Earnings Quality in a European Stock Market: Evidence from France", *Interdisciplinary Journal of Research in Business*, Vol. 2, No.12, pp. 35- 47.
 - Choi, Y.; K. Peasnell and J. Toniato, 2013, " Has the IASB Been Successful in Making Accounting Earnings More Useful for Prediction and Valuation? UK Evidence", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 40, No. 7 & 8, pp. 741–768.
 - Chua, Y. L.; Ch. S. Cheong and G. Gould, 2012, " The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Quality: Evidence from Australia", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 11, No. 1, pp. 119–146.

- Desoky, A. M. and G. A. Mousa, 2014, "The Value Relevance and Predictability of IFRS Accounting Information: The Case of GCC Stock Markets ", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 2, pp. 215-235.
- Devalle, Alain; Enrico Onali and Riccardo Magarini, 2010, "Assessing the Value Relevance of Accounting Data After the Introduction of IFRS in Europe", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 21, No. 2, pp. 85-119
- Dimitropoulos. P. E.; D. Asteriou; D. Kousenidis and S. Leventis, 2013, "The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece", *Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting*, vol.29, pp. 108-123.
- Drago, D.; M. Mazzuca, and R. T. Colonel, 2013, "Do loans fair value affect market value? Evidence from European banks", *Journal of Financial Regulation and Compliance*, Vol. 21 Iss 2 pp. 108 -120.
- Elbannan, M. A., 2011, "Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy", *Rev Quant Finan Acc*, Vol. 36, pp. 207-245.
- Francis, J., & K. Schipper, 1999, "Have financial statements lost their relevance?", *Journal of Accounting Research* ,Vol. 37, No. 2, pp. 319-352.
- _____, R. LaFond, and K. Schipper, 2004, "Costs of equity and earnings attributes", *The Accounting Review*, Vol. 79, No. 4, pp. 967-1010.
- Garanina, T. A. and P. S. Kormiltseva, 2014, "The effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the value relevance of financial reporting: a case of Russia", *Accounting in Central and Eastern Europe*, Vol. 13, pp. 27-60.
- Gassen, J., 2008, "Are stewardship and valuation usefulness compatible or alternative objectives of financial

- accounting?", This research was supported by the Deutsche Forschungsgemeinschaft through the SFB 649 "Economic Risk", Available at: <http://sfb649.wiwi.hu-berlin.de>
- Gong , J. J. and S. I.Wang, 2016," Changes in the value relevance of research and development expenses after IFRS adoption", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Article in press, No of Pages 13.
 - Hail, L., 2013, "Financial reporting and firm Valuation relevance lost or relevance regained", *Accounting and Business Research* Vol. 43, No. 4, pp. 29-358 .
 - Haller, A.; J. Ernstberger and M. Froschhammer, 2009," Implications of the mandatory transition from national GAAP to IFRS - Empirical evidence from Germany", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 25, pp. 226–236.
 - Hillier, D.; A. Hodgson and S. Ngole, 2016," IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance across Africa", *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol. 27, No. 3, pp. 237-268
 - Horton, J. and G. Serafeim, 2010," Market reaction to and valuation of IFRS reconciliation adjustments: first evidence from the UK", *Review Accounting Studies*, No. 15, pp.725–751
 - Hsu, A. W; R. Duh and K. Cheng., 2012, " Does the Control-based Approach to Consolidated Statements Better Reflect Market Value than the Ownership-based Approach?", *The International Journal of Accounting*, No. 47, pp. 198–225.
 - Iatridis, G and S. Rouvolis, 2010, "The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in Greece", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, No. 19, pp. 55–65.
 - _____., 2012, " Voluntary IFRS disclosures: evidence from the transition from UK GAAP to IFRSs", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 6, pp. 573-597
 - _____., 2010, " International Financial Reporting

- Standards and the quality of financial statement information", *International Review of Financial Analysis*, No. 19, pp.193–204.
- Imam , S., J. Chan and S. Z. Ali Shah, 2013, " Equity valuation models and target price accuracy in Europe: Evidence from equity reports", *International Review of Financial Analysis*, No. 28 , pp. 9 –19.
 - International Accounting Standards Board (IASB). 2016. **Conceptual Framework for Financial Reporting**. www.ifrs.org.
 - Ismail W. A. W. and K. A. Kamarudin; T. v. Zijl and K. Dunstan, 2013,"Earnings quality and the adoption of IFRS-based accounting standards Evidence from an emerging market", *Asian Review of Accounting*, Vol. 21, No. 1, pp. 53-73.
 - Jaafar, H. and H. Abdul Halim, 2013, " Firm Life Cycle and the Value Relevance of Intangible Assets: The Impact of FRS 138 Adoption", *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 4, No. 5, pp. 252-258.
 - Jarva, H. and A.M. Lantto, 2010” The Value-Relevance of IFRS versus Domestic Accounting Standards: Evidence from Finland”, available at: <http://ssrn.com>
 - Kadri, M. H.; R. Abdul Aziz and M. K. Ibrahim, 2009,"Value Relevance of Book Value and Earnings: Evidence from Two Different Financial Reporting Regimes", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 7, No. 1 , pp. 1 – 16.
 - Karğın, S., 2013, " The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 5, No. 4, pp.71-80.
 - Khanagha, J. B., 2013," Accounting reforms in the Middle East: A portfolio - returns approach", *African Journal of Business Management*, Vol. 7, No. 24, pp. 2319-2325. Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>.
 - _____., 2011," Value Relevance of Accounting

Information in the United Arab Emirates", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 1, No. 2, pp.33-45.

- _____.; S. Mohamad; T. Hassan and Z. M. Sori, 2011," The impact of reforms on the value relevance of accounting information: Evidence from Iran", *African Journal of Business Management*, Vol. 5, No. 1, pp. 96-107, Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>.
- Konstantinos, P.P. and B.P. Athanasios, 2011, " The Value Relevance of Accounting Information under Greek and International Financial Reporting Standards: The Influence of Firm – Specific Characteristics", *International Research Journal of Finance and Economics*, No. 76, pp. 6-23
- Kousenidis, D.; V. A. C. Ladas and C. I. Negakis, 2010, " Value Relevance of Accounting Information in the Pre- and Post-IFRS Accounting Periods", *European Research Studies*, Vol. XIII, No. 1, pp. 143-152.
- Kwong , L. C., 2010," The Value Relevance of Financial Reporting in Malaysia: Evidence from Three Different Financial Reporting Periods", *International Journal of Business & Accountancy*, Vol. 1, No. 1, pp. 1-19.
- Lam, K. C.K. ; H. Sami and H. Zhou, 2013, " Changes in the value relevance of accounting information over time: Evidence from the emerging market of China", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 9, pp. 123–135.
- Liao, Q.; Thorsten S. and Hollis A. S., 2012, " The Cross-Country Comparability of IFRS Earnings and Book Values: Evidence from France and Germany", *JOURNAL OF INTERNATIONAL ACCOUNTING RESEARCH*, Vol. 11, No. 1, pp. 155–184.
- Lin, S.; W. Riccardi and C. Wang, 2012," Does accounting quality change following a switch from U.S. GAAP to IFRS? Evidence from Germany", *J. Account. Public Policy*, No. 31, pp. 641–657.
- Liu, C.; L. J. Yao and M. Y. M. Yao, 2012," Value

- Relevance Change Under International Accounting Standards: An Empirical Study of Peru", *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, Vol. 15, No. 2 , pp. 1150008 (17 pages).
- _____; N. Hu and L. Liu, 2011, " The Impact of IFRS on Accounting Quality in a Regulated Market: *An Empirical Study of China*", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 26, No.4, pp. 659–676.
 - Liu, G. and J. Sun, 2014, " Did the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of Canadian Firms?", available at: <http://ssrn.com/abstract=2200735>.
 - Martínez, J. A.; D. A. Martínez and H. Lin, 2014, " The Value Relevance of Accounting Numbers Under International Financial Reporting Standards", *Australian Accounting Review*, No. 70, Vol. 24, Issue 3, pp. **237-254**.
 - _____, C. R. 2015, " Impact of the IFRS adoption in the value-relevance of intangible intensive firms' accounting reports: Empirical evidence from Latin America", available at: <http://ssrn.com/abstract=2611304>.
 - Matonti, G. and G. Iuliano, 2012, " Voluntary adoption of IFRS by Italian private firms: a study of the determinants", *Eurasian Business Review*, Vol. 2, No. 2, pp. 43-70.
 - Mayangsari, S., 2010, "The IFRS adoption: contribution to valuation theory", *Journal of Economics, Business and Accountancy Ventura*, Vol. 13, No. 3, pp. **265 – 276**
 - Morais, A. I. and J. Curto, 2009, " Mandatory Adoption of IASB Standards: Value Relevance and Country-Specific Factors", *Australian Accounting Review*, No. 49, Vol. 19, Issue 2, pp.128-143.
 - Mousa, G. A. and A. M. Desoky, 2014, " The Value Relevance of International Financial Reporting Standards (IFRS): The Case of the GCC Countries ", *Journal of Accounting, Finance and Economics*, Vol. 4, No. 2, pp. 16 – 28.
 - Nafti , O.; E. Boumediene and S. L. Boumediene, 2013, " IAS-IFRS Adoption Impact on Accounting Information: The

- Case of France", *Journal of Modern Accounting and Auditing*, Vol. 9, No. 3, pp. 321-334.
- Narktabtee, K. S. Patpanichchot, 2011, " The Impact Of Country-Level vs Firm-Level Factors On The Effectiveness Of IFRS Adoption: The Case Of European Union ", *International Business & Economics Research Journal*, Vol. 10, No. 10, pp. 79-92.
 - Okafor, O. N.; M. Anderson and H, Warsame, 2016, "IFRS and value relevance: evidence based on Canadian adoption", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 12, No. 2, pp. 136 – 160.
 - Oliveira, L.; Lúcia L. R. and Russell C., 2010, "Intangible assets and value relevance: Evidence from the Portuguese stock exchange", *The British Accounting Review*, Vol. 42, pp. 241–252.
 - Ossip, J., 2011, " the value relevance of mandatory IFRS adoption in south Africa", available at: <http://hdl.handle.net/2263/29297>.
 - Paananen, M. and H. Lin, 2009, " The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS over Time: The Case of Germany", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 8, No. 1, pp. 31–55.
 - Plenborg, T., 2002, " Firm valuation: comparing the residual income and discounted cash flow approaches", *Scand. J. Mgmt.* vol. 18, pp. 303–318.
 - Qu, Wen ; Michelle Fong and Judy Oliver, 2012, "Does IFRS Convergence improve quality of accounting information? – Evidence from the Chinese stock market", *Corporate Ownership & Control*, Vol. 9, No.4, pp. 178-196
 - Ragab, A. and M. Omran, 2006, "Accounting information, value relevance, and investors' behavior in the Egyptian equity market", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 5, No. 3, pp. 279-297.
 - Sellhorn, T. and H. A. Skaife, 2007, " The cross- country comparability of IFRS earnings and book values: evidence from accounting – based valuation models", working paper,

- available at: www.ssrn.com.
- Suadiye, G., 2012," Value Relevance of Book Value & Earnings Under the Local GAAP and IFRS: Evidence from Turkey", *Ege Academic Review*, Vol. 12, No. 3, pp. 301-310.
 - Trabelsi, N. S. and M. Trabelsi, 2014,"The Value Relevance of IFRS in the UAE Banking Industry: Empirical Evidence from Dubai Financial Market, 2008-2013", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 4, No.4, pp. 60–71.
 - Tsalavoutas, I.; Paul A. and Lisa E., 2012," The transition to IFRS and the value relevance of financial statements in Greece", *The British Accounting Review*, No. 44, pp. 262–277.
 - Tsoligkas, F. and I. Tsalavoutas, 2011, " Value relevance of R&D in the UK after IFRS mandatory Implementation", *Applied Financial Economics*, No. 21, pp. 957–967.
 - Umoren, A. and E. Enang, 2015,"IFRS adoption and value relevance of financial statements of Nigerian listed bands", *International Journal of Finance and Accounting*, Vol. 4, No. 1, pp. 1-7.
 - Wang, K. and L. M. Smith, 2009, “How different GAAPS affect performance of valuation models: Evidence from Asia-based companies”, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 25, pp. 284–294.
 - Zeghal, D.; S. M. Chtourou, and Y. M. Fourati, 2012," The Effect of Mandatory Adoption of IFRS on Earnings Quality: Evidence from the from the European Union", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 11, No. 2, pp. 1–25.
 - Zeng, X.; X. Guo; C. Yang and Y. Xiong, 2012," Value relevance of financial assets' fair values: Evidence from Chinese listed companies", *African Journal of Business Management*, Vol. 6, No. 12, pp. 4445-4453.